

دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين

The role of fiscal policy in enhancing international economic competitiveness in China

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن
Dr. Shaymaa Rasheed
Mohaisen
Shayma.r@uokerbala.edu.iq
 كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration
and Economics-Yniversity of
Karbala

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي
Prof. Dr. Safaa Abduljabbar
Safaa.ali@uokerbala.edu.iq
 كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and
Economics-Yniversity of
Karbala

م.م. سامي صالح بناني
Sami Salih Bannay
sami.s@uokerbala.edu.iq
 كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration
and Economics-Yniversity
of Karbala

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين , إذ ان موضوع القدرة التنافسية اصبح من بين المواضيع الهامة في ظل التطورات والتحديات الراهنة التي يشهدها العالم من قبيل تحرير قيود التجارة العالمية والانفتاح , ان التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة شملت الدول كافة بصورة أفضت الى أن تكون المنافسة العالمية الدافع الذي يحكم حركة المتغيرات الاقتصادية , ساعد في ذلك الثورة المعلوماتية والتطور العلمي, ولمواكبة هذه التحولات تبنت أغلب الدول العديد من السياسات والاستراتيجيات لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية, على المستويين الإقليمي والدولي, حتى تكفل لنفسها دوراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي, من بين هذه السياسات (السياسة المالية) , لذلك يهدف البحث الى التعرف على دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الدولية , مع التركيز على تحليل دور متغيرات السياسة المالية (الانفاق العام , الضرائب), أستخدم البحث مؤشرات التنافسية مثل (مؤشر التنافسية العالمي) للتعبير عن القدرة التنافسية للصين , وتوصل البحث الى ان للسياسة المالية الصينية الدور الفاعل في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين وذلك بالاعتماد على اجمالي الانفاق والضرائب ومؤشر التنافسية العالمي الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية:- السياسة المالية, القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية, مؤشرات التنافسية الدولية

Abstract: The research aims to analyze the role of fiscal policy in enhancing international economic competitiveness in China, as the issue of competitiveness has become one of the important topics in light of the current developments and challenges the world is witnessing, such as the liberalization of global trade restrictions and openness. Globalization included all countries in a way that led to global competition being the driving force that governs the movement of economic variables. The information revolution and scientific development helped in that. In the global economy, among these policies (fiscal policy), so the research aims to identify the role of fiscal policy in enhancing international competitiveness, with a focus on analyzing the role of fiscal policy variables (public spending, taxes), and the research uses competitiveness indicators such as (Global competitiveness index) to express the competitiveness of China, and the research concluded that the Chinese fiscal policy has an active role in Enhancing international economic competitiveness in China, based on total spending and tax and the global competitiveness index issued by the World Economic Forum.

Keywords:- Financial policy, international economic competitiveness, international competitiveness indicators

1- المقدمة: Introduction

تعد السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد، حيث أن الاهتمام بهما ممتد عبر مراحل تاريخية عدة ، وفي ظل الصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم والتي تسببت بظهور مشكلات اقتصادية حادة كالكساد والتضخم والكساد التضخمي، ظهرت معها مختلف النظريات الاقتصادية التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلات، بالاعتماد على أدوات السياسة المالية لمعالجة آثار هذه الصدمات، وقد اكتمل هيكل السياسة في الفكر الاقتصادي المعاصر فأصبحت جميع دول العالم تعتمد عليها لتحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية ، خاصة ما يتعلق بالقدرة التنافسية ، وفي ظل تسارع معدلات التبادل التجاري ومضامين العولمة والتقدم التكنولوجي فقد أضحت هذه الدول معنية أكثر من أي وقت مضى بتعزيز قدراتها التنافسية . وتلعب السياسة المالية دوراً كبيراً في تحديد القدرة التنافسية في التغلب على إخفاقات السوق وتحقيق التوازن ، وتأتي أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية من قدرتها على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد المحلي من خلال سياساتها الانفاقية والضريبية والاقراضية لملأها من انعكاس في تحسين المستوى المعيشي للأفراد بالتوازي مع ذلك التركيز على عدالة توزيع الدخل ما يزيد من هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد، ويساعد الحكومة على القيام بأدوارها في الانفاق على والتعليم والصحة، والبنى التحتية والتي هي الأسس التي يقوم عليها بناء التنافسية . ولإثبات فرضية البحث ولتحقيق الهدف منه تم تقسيمه الى ثلاثة محاور وكالتالي:-

المبحث الأول : الأسس المفاهيمية للسياسة المالية والقدرة التنافسية

المبحث الثاني: مساقات دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين

2- منهجية البحث

يعتمد البحث على استخدام المنهجية الإستقرائية للواقع الاقتصادي عن طريق تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة عبر المراحل التاريخية ، واعتماد المنهجية الاستنباطية من خلال دراسة التجربة الصينية واستنباط الآثار المترتبة عليها وذلك من اجل اثبات الحقائق العلمية المرجوة من البحث.

1-2 مشكلة البحث:- يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساولين التاليين:

- 1- ماهو دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية ؟.
- 2- كيف يمكن للسياسة المالية تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية للصين؟.

2-2 أهمية البحث:-

تبرز أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها، إذ يمكن من خلال الدور الذي تقوم به السياسة المالية بأدواتها تحديد أهمية البحث في الكشف عن نقاط الضعف في الاقتصاد أو في بعض أجزائه والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها لينتقل الاقتصاد من المرحلة التي تعوقه (نقاط الضعف تلك) الى إقتصاد متعافٍ يملك القدرة على المنافسة.

3-2 هدف البحث:- يهدف البحث الى

- 1- دراسة وتحليل دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية.
- 2- تحليل العلاقة بين السياسة المالية والقدرة التنافسية الاقتصادية الدولية للصين

4-2 فرضية البحث

لقد تم بناء فرضية البحث على مشكلة الدراسة إذ ان فرضية البحث تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة ، وحلواً متوقعة للمشكلة موضوع الأطروحة وسيوضح من الجانب التطبيقي إمكانية رفضها أو قبولها من خلال التحليل والكشف عن علاقات التأثير بين المتغير المستقل (السياسة المالية) معبراً عنه بمتغيرات فرعية من جانب وبين المتغير التابع (القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية) ومتغيراتها الفرعية من جهة أخرى ، وقد افترضت الدراسة بأن هنالك (دور للسياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية).

2-5 حدود المكانية والزمانية للبحث

تقتصر الدراسة على الحدود المكانية التي تمثلت بالصين – الاقتصاد الصيني أما الحدود الزمانية للبحث فقد تضمنت فترات زمنية مختلفة من أجل المقارنة وامكانية الإستفادة منها.

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية للسياسة المالية والقدرة التنافسية

3- السياسة المالية

1- مفهوم السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية (بأنها برنامج تخطيطه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الاتفاقية , لإحداث آثار مرغوبة , وتجنب آثار غير مرغوبة على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كافة (Andrews, 2005:118). في حين ان التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة اساسية على الوسائل المستخدمة , اذ تعرف (بانها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة ... الخ لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية (Parkin, 2013:248) كما ويمكن تعريف السياسة المالية (بانها مجموعة من الادوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). وظهر هذا بعد الحرب العالمية الثانية بعد ان ظهرت ملامح تدخل الدولة في كل قطاعات الدولة الاقتصادية , اذ اصبح دورها ايجابيا بزيادة الطاقة الانتاجية في اوقات الكساد من خلال الانفاق العام على الاستثمار وبالتالي زيادة حجم الانتاج (Mashkour and Al-Helou, 2020:136). وتعد السياسة المالية من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. وبالإضافة إلى التأثيرات التوزيعية والمتخصصة لأدوات السياسة المالية , هناك تأثيرات وطيدة تتعلق بدور الإنفاق الحكومي والضرائب على الطلب الإجمالي وبالتالي متغيرات الاقتصاد الكلي , Alkasasbeh and Haron (2018:1318). أي إن هذه الادوات تؤثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي فتؤثر (بالدخل القومي و بالإننتاج والعمل والاستثمار والأسعار (Amadeo, 2016:3). ان مفهوم السياسة المالية هو أحد المفاهيم الذي مر بتحولات كبيرة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والمالي , حيث إنه المرآة التي تعكس الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومات وتنعكس عليه في كل عصر.

2- 3 أهداف السياسة المالية

1-2-3 تحقيق الإستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. وبالرجوع إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالإستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الاسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المختلفة: 1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني 2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

2-2-3 تحقيق العدالة الاجتماعية

تستطيع الدولة من خلال السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها، ويمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد والعاطلين عن العمل كذلك والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة , حيث يعد الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني " أدولف فاجنر" في التأكيد على الضريبة لتحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة , إذ يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي (Al-Muhr, 1981: 153).

3-2-3 التخصيص الأمثل للموارد

إن مفهوم تخصيص الموارد يشير الى توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاستخدامات والأغراض المختلفة المتنازع عليها سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص, والدولة تقصد من تخصيص الموارد تحقيق أعلى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع (Younis and Ramadan, 2005:36) , فمثلا يجب أن تدفع الدولة بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه, حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جدا، أما

في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مساوئ سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع (Siddiqy, 2007: 18).

4-2-3 تحقيق التنمية الاقتصادية

يتعين على السياسة المالية التي تسير عليها الدولة أن تقوم بدور مؤثر وفعال في اتجاهين رئيسيين، الأول العمل على رفع معدل رأس المال اللازم لإنجاز البرامج المشتملة عليها التنمية، والثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة حتى تنهيا الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، هذا إلى جانب تمويل ميزانية الدولة العامة (Hujair, 58).

4- أدوات السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات المالية التي تستطيع من خلالها علاج الفجوات الاقتصادية وتحويل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل أو علاج الاقتصاد إذا كان في حالة التشغيل الكامل وذلك على النحو التالي :-

1- 4 الانفاق العام

تعرف النفقة العامة على أنها (مبلغ مال نقدي أو اقتصادي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة)، كما يعرفها (IRVIN B. TUKER) على أنها تلك (المبالغ التي يكون مصدرها الحكومة والتي توجه إلى الأفراد والمؤسسات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Tuker, 2011: 252). ويعكس الانفاق العام نشاط الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية، وأن مفهوم الانفاق وتطوره في ظل الدولة الحارسة تميز بصغر الحجم ونطاقها المحدد كونها محايدة، بعد ذلك وبفضل الدور التدخلية للدولة صار بإمكانها ترك آثار اقتصادية واجتماعية واتساع في مسؤولياتها، لتتغلغل في العصر الحديث جزءا مهما من المالية العامة الحديثة بالتزامن مع ظهور دولة الرفاهية.

2- 4 الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كإدخال مالية "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي". أهمها المصادر الضريبية وهي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر في الآتي (Ghadeer, 2010: 14)

- الضرائب: تعد الضرائب بشكل عام أهم أدوات السياسة المالية، وتكمن أهمية الضريبة باعتبارها من أكثر أدوات السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي، والتي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية
- الرسوم
- إيرادات املاك الدولة
- القروض العامة
- الإعانات المالية الخارجية

3- 4 الدين العام

يسري مصطلح القرض أو الدين العام إلى القروض التي تحصل عليها الدولة سواء كانت داخلية أو خارجية. ومن أهم التعاريف له :- مطلق عليه Findlay Shirras مصطلح الدين الوطني وعرفه على أنه وذلك الدين الذي يجعل الدولة مدينة لرعاياها أو رعايا دول أخرى (Jain, 2010: 96) وحسب Taylor. E.P يمثل الدين العام أحد صيغ التعهد من قبل الخزينة بالدفع لأصحاب هذا التعهد قيمة أصل الدين مضافا لها فائدة لهذا الأصل في الأغلب يتم اللجوء إلى الدين لتوفير الأموال لتمويل العجز الجاري (Chad, 2008: 224).

5- القدرة التنافسية

1- 5 مفهوم القدرة التنافسية

"لاتزال التنافسية مفهوما عصي على الفهم عند الكثيرين بالرغم من وجود اتفاق حول أهمية التنافسية" على حد قول Michael Porter*, ويقول krugman** , وإن أغلب الأفراد الذين يتداولون مصطلح التنافسية يفعلون ذلك بدون التفكير

* بروفيسور جامعة بيشوب ويليام لورنس في مدرسة هارفرد للإعمال. هو أحد القادة النافذين في مجال إستراتيجية الشركات وتنافسية الدول والمناطق. أعمال مايكل بورتر معترف بها في العديد من الحكومات، الشركات
 ** اقتصادي أمريكي، وأستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، وكتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز. في عام 2008، نال كروغمان جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن مساهماته في النظرية التجارية الجديدة والجغرافيا الاقتصادية الجديدة، اعترض على استعمال مفهوم التنافسية لوصف الاقتصاد الوطني. للمزيد أنظر :

ثانية ، فالتنافسية بمفهوم شامل تعني مشاركة المؤسسة في التنافس على الأسواق . وعلى الصعيد العالمي ، هناك زيادة في شدة التنافسية في سياق تسارع العولمة ، وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات ، وزيادة في عدد الابتكارات في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمية. من الواضح أن الاقتصادات الوطنية تتطلب تغييراً في نموذج التنمية الاقتصادية وإن الحاجة إلى تكيف اقتصادات الدول حقيقة لا يمكن تجاهلها. إن مفهوم التنافسية هو مصطلح يتميز بالحدثة ولا يخضع لنظرية عامة تفسره ، لذا نجد من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين. ولابد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث إن المنافسة تلمح إلى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات. ولابد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث إن المنافسة تلمح إلى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات (Abu Qahf, 2010:33). ويعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية بأنها "قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الدول حسب المناطق والتي تتجاوز حدود الدول لإنشاء عامل دخل مرتفع نسبياً ومستويات توظيف عالية نسبياً على أساس مستدام، في حين تواجه بشكل دائم المنافسة الدولية" (Gal, 2010:15) وعرفت كذلك بأنها "قدرة دولة (منطقة ، موقع) على تحقيق أهداف ما بعد الناتج المحلي الإجمالي لمواطنيها" (Aiginger and others, 2013: 5) . وانطلاقاً من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع معايير متفاوتة وغير محددة ، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها "تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم" . وبالتالي فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

2- 5 القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والإقليمي والكلّي

يختلف مفهوم التنافسية في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي عن تلك التي تخص الاقتصاد الكلّي فعلى المستوى الأول (المؤسسة) فإن معنى المنافسة هنالك رابحون وخاسرون وعلى المستوى الكلّي فإن تحقيق بلد ما للنجاح لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى ، فمما الصادرات يحدث طلباً على الواردات كما أن العلاقة بين المستويين علاقة تكاملية إضافة إلى أن أحدهما يؤدي إلى الآخر.

1-2-5 القدرة التنافسية من منظور الاقتصاد الجزئي

على مستوى الشركة ، أو المستوى الاقتصادي الجزئي ، يوجد فهم واضح ومباشر إلى حد معقول لمفهوم القدرة التنافسية على أساس قدرة الشركات على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح. في هذا المستوى ، تكمن القدرة التنافسية في قدرة الشركات على إنتاج منتجات متسقة ومربحة تلبي متطلبات السوق المفتوحة من حيث السعر والجودة وما إلى ذلك. يجب على أي شركة تلبية هذه المتطلبات إذا كان لها أن تظل في سوق العمل ، و الشركة الأكثر قدرة على المنافسة مقارنة بمنافسيها هي تلك التي تزداد قدرتها في الحصول على حصتها بالسوق . على العكس من ذلك ، ستواجه الشركات غير التنافسية انخفاضاً في حصتها السوقية ، وفي النهاية فإن أي شركة لا تزال غير قادرة على المنافسة - ما لم يتم توفير بعض الدعم أو الحماية "المصطنعة" لها - سوف تتوقف عن العمل (Martin , 2013:1-3).

2-2-5 القدرة التنافسية من منظور الاقتصاد الكلّي

وبالمقارنة مع المنظور الجزئي ، فإن مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلّي هو تعريف ضعيف بدرجة أكبر بكثير ومتنازع عليه بشدة. على الرغم من حقيقة أن تحسين القدرة التنافسية لدولة ما أو منطقة ما يتم تقديمه بشكل متكرر كهدف مركزي للسياسة الاقتصادية ، إلا أن الحجج كثيرة حول ما يعنيه هذا بالضبط وما إذا كان من المعقول التحدث عن القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلّي على الإطلاق. إن الافتقار إلى تعريف مقبول بشكل عام هو في حد ذاته أحد مصادر المعارضة لمفهوم القدرة التنافسية للاقتصاد الكلّي ؛ والحجة الأساسية هي أنه من الخطر أن تستند السياسة الاقتصادية إلى مثل هذا المفهوم غير المتبلور الذي يقبل تفسيرات وفهوماً متنوعة. هناك خط أكثر صرامة من النقد يجادل بأن مفهوم التنافسية الوطنية هو في الأساس "لا معنى له". وقد ذهب كروغمان (Krugman) إلى حد وصف مفهوم التنافسية الوطنية

- شريط عابد ،سدي علي، دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع إسقاط على المستوى الوطني، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 1 . العدد 1 2010، ص30.

باعتباره هاجساً خطيراً، حيث يجادل بأن هذا المفهوم مربك للغاية وأن المقارنة بين الشركة والأمة مقارنة خاطئة (Krugman, 1994: 28-44).

2-3-5 القدرة التنافسية الإقليمية (المناطقية)

تشير القدرة التنافسية الإقليمية إلى السمات المشتركة التي تميز جميع الشركات في منطقة واحدة ، بما في ذلك المؤسسات ، والبنية التحتية ، والتعليم ، ومهارات القوى العاملة ، والتكنولوجيا ، والابتكار ، وبعبارة أخرى ، إلى أي شيء يمكن أن يساعد الشركة على العمل في بيئة أعمال مواتية لتطورها أو ، على العكس من ذلك ، أي بيئة طاردة لكل ماتقدم (Clipa and Ifrim, 2016: 104) ، وتشير د. بوروزان (Dula Borazon) "أن التنافس الإقليمي يُنظر إليه في الأدبيات إما على أنه تجميع للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزئي ، أو كمشتق من القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكنه ليس إشتاتاً خالصاً ، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات الواضحة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الإقليمي ، ولا يمكن تطبيق مفهوم تنافسية الاقتصاد الكلي بشكل كامل على المستوى الإقليمي. إلا أنه على عكس تعريف القدرة التنافسية للاقتصاد الجزئي الذي يوجد اتفاق واسع النطاق بشأنه بين العلماء ، فإن فكرة التنافسية الوطنية أو التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي تثير العديد من الشكوك بين العلماء ويبدو أنه مفهوم غامض بمعنى أنه يعتمد بشكل كبير على الجدال. ليس فقط أن التنافسية الوطنية ليس لها سمات رئيسية ، ولكن لا يوجد إجماع حول الرأي حول ما إذا كان هذا المفهوم له معنى على الإطلاق ، أي ما إذا كانت الدول تتنافس فعلاً" (Borozon, 2008: 60).

6- مؤشرات القدرة التنافسية

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتنافسية إلى بروز العديد من المؤشرات التي تتقلب بين مقاييس سعر الصرف الحقيقي الفعال التي نشرت من قبل صندوق النقد الدولي و المقاييس المطلقة التي طورها معهد التنمية الإدارية (IMD) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ، والتي تكشف عن التغيرات في ترتيب القدرة التنافسية للدول. وتقسم المؤشرات إلى:-

6-1 مؤشرات بسيطة

تقيس المؤشرات الجزئية جانباً من جوانب التنافسية، لكن لا تفسر لوحدها مستوى تنافسية البلد، وأحياناً قد تعطي فكرة مغلوطة عن تطور التنافسية مثال: الحصة من السوق التنافسية.

6-1-1 على مستوى الدولة

6-1-1-1 مستوى المعيشة: هذا المؤشر يوضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة بإضطراد من خلال تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي معبراً عنها بـ (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) (Al-Khateeb, 2021: 192).

6-1-1-2 حالة الميزان التجاري للدولة : حيث يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، فيدل الفائض فيه على قوة الدولة التنافسية. أما وجود العجز في الميزان يعني تراجعاً في تنافسية.

6-1-1-3 أسعار الصرف الحقيقية: في الغالب يتم تقييم القدرة التنافسية بما يتصل بالمزايا النسبية من خلال تقييم لأسعار الصرف الحقيقية واختلالها، مما يؤثر على قدرة دولة ما على إنتاجها للسلع والخدمات وبصورة أكثر فعالية في التكلفة والجودة مقارنة بالدول الأخرى.

6-1-2 على مستوى الشركة (المؤسسة)

تعد القدرة التنافسية على مستوى الشركة ذات أهمية قصوى لممارسي المهنة والمختصين وقد اجتذبت أقصى قدر من اهتمام الباحثين بين مستويات التنافسية الثلاثة: الدولة والصناعة والشركة. كتب العديد من الباحثين والمؤلفين مراراً وتكراراً عن أهمية القدرة التنافسية على مستوى الشركة.

6-1-2-1 الربحية: تعد الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك فإن الحصة من السوق تشكل مؤشراً على التنافسية أيضاً إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد أن يكون الغرض رفع حصتها السوقية، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها في المستقبل. إن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها ، ويطلق على نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الاموال التابعة للمشروع على تكلفة اصوله بمؤشر توبن q الذي يستخدم لقياس قوة الاحتكار واختبار العلاقة بين هيكل السوق والربحية.

6-1-2-2 تكلفة الصنع : تعد المؤسسة غير تنافسية بالنسبة للنموذج النظري للمنافسة النزيهة حينما يكون متوسط تكلفة الصنع أعلى من سعر منتجاتها في الأسواق، ويعود ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو كون عوامل الإنتاج ذات تكلفة عالية كثيراً، أو للسببين الانفين معاً

3-2-6 الإنتاجية الكلية للعوامل : تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، وإذا كانت الإنتاجية هي المقياس الجوهري للقدرة التنافسية ، وغالبًا ما تستخدم الإنتاجية كتعبير عن القدرة التنافسية. أما على مستوى الشركة ، يمكن النظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة الكامنة للتنافسية ونتيجة هذه القدرة. ومن المفترض أن تعكس إنتاجية الشركة الكفاءة الكلية للشركة من خلال قدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات (من حيث الكمية والنوعية).

4-2-6-1 الحصص في السوق: المقياس المباشر للقدرة التنافسية هو حصة الشركة لمنتج معين في سوق معين. كلما زادت قدرة الشركة على بيع منتج ما ، زادت القدرة التنافسية للمنتج. يمكن قياس الحصة السوقية إما من الناحية المادية (الحصة في إجمالي عدد العناصر أو في إجمالي الكمية المباعة) أو من الناحية النقدية (الحصة في إجمالي المبيعات).

2-6 مؤشرات مركبة

طورت عدة مؤسسات مؤشرات مركبة للتنافسية تتكون من جملة من المؤشرات الجزئية التي تهدف إلى قياس أبعادها الكمية، والنوعية، والقطاعية، والكلية والتي يعتقد انها تحيط وتلم بأغلب الأبعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة. ويعد مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤشرات التنافسية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط والمنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد الإدارة الدولية من بين المؤشرات العديدة في قياس ظواهر مثل (التنمية البشرية) و (تنافسية الأمم) والتي لا تتوفر مؤشرات بسيطة متفق ومتفاهم عليها. ومن الجدير ان نوضح بعض المؤشرات المركبة والتي تعدها منظمات دولية اقليمية عن طريق هيئات هي:

- مؤشر البنك الدولي
- مؤشر صندوق النقد الدولي
- مؤشر الحرية الاقتصادية
- مؤشر القدرة التنافسية للمجلس الأمريكي للتنافسية
- مؤشر مؤسسة إدارة التنمية الدولية IMD
- مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي
- مؤشر صندوق النقد العربي

المبحث الثاني: مساهمات دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

7- دور الإنفاق العام في القدرة التنافسية

عندما يغير صانعو السياسة عرض النقود أو مستوى الضرائب ، فإنهم يغيرون منحني إجمالي الطلب بشكل غير مباشر من خلال التأثير على قرارات الإنفاق للشركات أو الأسر. على النقيض من ذلك ، عندما تغير الحكومة مشترياتها من السلع والخدمات ، فإنها تغير منحني إجمالي الطلب بشكل مباشر. ويؤثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية. فإذا كان اثر الإنفاق على زيادة عرض السلع اكبر من الأثر على زيادة الطلب تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار فان نسبة هامش الربح سوف تنخفض، وهذا يعني مقدرة تنافسية سعرية اقل. أما إذا أدى الإنفاق إلى زيادة الطلب على السلع بمقدار اكبر من العرض، فان مستوى الأسعار سوف يرتفع، وبالتالي ارتفاع نسبة هامش الربح، وهذا يعني مقدرة تنافسية سعرية أفضل . كما قد يؤثر الإنفاق العام على التكاليف الكلية، حيث يمكن ان تتخذ الحكومة سياسات مالية تستدعي زيادة حجم الإعانات الاقتصادية، وبالتالي تخفض من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة هامش الربح. وبشكل مجمل يؤثر الإنفاق الحكومي في القدرة التنافسية في خمسة مجالات على الأقل بشكل مباشر: البنية التحتية ، والبحث والتطوير ، والاستثمار الخاص ، والتعليم ، والتنظيم.

1- دور الإنفاق العام المباشر في القدرة التنافسية

1-1-7 البنية التحتية : تساهم الحركة الفعالة للأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات في الإنتاجية. لذلك ، فإن الطرق والجسور والموانئ والمطارات وأنظمة السكك الحديدية وشبكات الكهرباء والإنترنت هي سلع عامة تساهم بشكل مباشر في القدرة التنافسية. عندما تكون هذه البنية التحتية فاعلة ، فإنها تجعل المعاملات أكثر كفاءة وتفيد الجميع.

2-1-7 البحث والتطوير: يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R & D) المسار الثاني الذي تتبعه الحكومة لتحفيز الابتكار ودعم القدرة التنافسية على حد سواء بشكل عام وفي قطاعات معينة. يتمثل أحد الأسباب الاقتصادية وراء البحث والتطوير

الممول من القطاع العام في الصعوبة التي قد تواجهها الشركة (أو الفرد) في جني فوائد الابتكار ؛ أي أن "العائد الاجتماعي" للبحث غالباً ما يكون أكبر بكثير من "العائد الخاص".

7-1-3 استثمار القطاع الخاص

الطريقة الثالثة التي يهدف بها الإنفاق الحكومي إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية هي من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص. وتأتي الحوافز بأشكال عديدة ، ولكن تبرز ثلاثة أشكال: الشكل الأول (الإعفاءات الضريبية) ، الثاني (الإهلاك المعجل)* الذي يخفض الإنفاق الاستثماري بصورة أسرع حيث يُسمح للشركات بتخفيض تكلفة السلع الاستثمارية في وقت أبكر مما يكون في معدل الإهلاك الطبيعي وهذا ما سيقبل من تكلفة الاستثمار ، الثالث (ضمانات القروض) ومن خلالها يمكن للحكومة تقديم ضمانات قروض (جزئية أو كاملة) لمشروع ما للمساعدة في تقليل مستوى المخاطر وبالتالي تخفيض تكاليف التمويل كشكل من أشكال تحفيز الاستثمار الخاص لا سيما في صناعات وقطاعات محددة لا يستطيع الائتمان الخاص أن يغطيها.

7-1-4 التعليم : النطاق الرابع الذي يؤثر فيه الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على الإنتاجية والقدرة التنافسية هو التعليم. فتطوير رأس المال البشري من قبل الحكومة ، يعد استراتيجية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية ويرى بارو ان العوامل الرئيسية المساعدة في حدوث التنمية هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة (Barrow, 2009:9-10).

7-1-5 التنظيم : تسهم السياسة المالية في الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية من خلال التنظيم ، فالحكومة تدعم إنشاء مؤسسات أو وكالات لتنظيم معاملات السوق التي يشوبها عيوب معينة كالاختكار أو العوامل الخارجية أو عدم وجود وفرة من السلع العامة. وتعتبر هذه المؤسسات التنظيمية جزءاً لا يتجزأ من الإطار المؤسسي الذي يدعم النشاط الاقتصادي الفعال.

7-2 دور الإنفاق العام غير المباشر في القدرة التنافسية

7-2-1 دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي

من الناحية النظرية، إن أية زيادة في الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعا بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم الأسعار، ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب، وهناك عدة عوامل تحكم في فعالية الإنفاق العام، حيث يتوقع أن يكون مضاعف المالية العامة موجبا في الاقتصادات المغلقة حيث يوجد تباطؤ في الطاقة الإنتاجية، كما أن طريقة التمويل قد تحدد أيضا نتيجة الإنفاق العام، ويعتمد الإنفاق العام بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق العام في مزاحمة الإنفاق الخاص.

7-2-2 دور الإنفاق العام في العمالة

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة اهم عناصر الانتاج باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج لخلق الانتاج السلعي والخدمي وقوة العمل هي الشرط الضروري لتحقيق الاعداد والتنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة. وتشكل انتاجية قوة العمل العامل المحدد الرئيس للقدرة التنافسية لأي اقتصاد . وتتحدد الانتاجية بمقدار الاهتمام بالإنفاق على المستوى التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الانتاجي الذي تعمل في اطاره وبالذات مدى حداثة الآلات المستخدمة ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة.

7-2-3 دور الإنفاق العام في التضخم

هيمن حجم الإنفاق الحكومي واتجاهات التضخم وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان النامية على الأدبيات الحديثة، فنتيجة لزيادة معدلات التضخم تتراجع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الاسواق العالمية مما ينتج عنه تراجعاً في حجم الصادرات، وزيادة الطلب في الأسواق العالمية على المنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة نسبياً مقارنة بالمنتجات

* يقصد بالإهلاك المعجل تلك الطريقة التي يترتب عليها التعجيل بإهلاك الجزء الأكبر من تكلفة الأصل وذلك من خلال زيادة أقساط الإهلاك في السنوات الأولى من عمره الإنتاجي. وتقوم هذه الطريقة على إفتراض مؤداه أن السنوات الأولى من عمر الأصل الثابت تستفيد من الخدمات الكامنة به أكثر من إستفادة السنوات الأخيرة ، وبالتالي فمن المنطق أن تتحمل هذه السنوات بنصيب أكبر من تكلفة الأصل الثابت عما يجب أن تتحمل به السنوات الأخيرة. للمزيد إقرأ:

-Danfeng Liao , Impact of Accelerated Depreciation of Fixed Assets Policy on Corporate Financing Behavior—Based on DID, the Empirical Analysis of the Model, Scientific Research Publishing Inc, 2016.

المحلية البديلة لذلك سننطلق من أثر الإنفاق العام على التضخم باستخدام نموذج العرض الكلي – الطلب الكلي. وباعتبار أن الاتجاه لرفع الأسعار يحد من تنافسية المؤسسة عكس الاتجاه لخفض الأسعار الذي يعتبر دعماً لها، ومن هذا المنطلق فإن أثر صدمات السياسة النقدية والمالية التوسعية ستكون أكبر من أثر صدمات السياسة المالية والنقدية الإنكماشية، Blinder, (1994:147).

7-2-4 دور الإنفاق العام في ميزان المدفوعات

لدراسة مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي، والقدرة التنافسية، نتعرض لنموذج مندل فلنجم، لإظهار الحالة الأنسب لدور الإنفاق العام الأكثر فعالية حيث يسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال اشتقاق منحني ميزان المدفوعات، ويفترض النموذج أن هناك توازن داخلي وتوازن خارجي، ويمكن أن يكون هذا التوازن هو توازن أقل من التشغيل الكامل، وكما في حالة الاقتصاد المغلق تقوم الحكومة باتخاذ سياسة إنفاق حكومي توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة، لكن هذه السياسة ليس لها نفس الأثر إذا ما قورنت بالاقتصاد المفتوح، حيث أن هناك معياران لتحديد فعالية الإنفاق العام في الاقتصاد المفتوح، وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار فائدة، النمو الاقتصادي وعوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق العام.

8- دور الضرائب في القدرة التنافسية

تؤثر الضرائب بإشكالها المختلفة على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على مستويات الدخل. ويختلف ذلك التأثير حسب نوع الضريبة، فالضرائب المباشرة تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وانخفاض نسبة هامش الربح تبعاً لذلك، مما يعني انخفاض القدرة التنافسية السعرية للمنشآت. أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤثر على تكاليف الإنتاج، والأسعار على حد سواء، فزيادة الرسوم الجمركية على المواد الخام مثلاً تؤدي إلى زيادة التكلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض نسبة هامش الربح وانخفاض القدرة التنافسية السعرية تبعاً لذلك. أما بالنسبة لتأثير الضرائب غير المباشرة على مستويات الأسعار فإن هذا التأثير يختلف حسب مرونة الطلب السعرية للسلع التي تفرض عليها الضرائب. (Alamro, 2014:9) فإذا فرضت الضرائب على سلع تتمتع بمرونة طلب عالية ومرونة عرض منخفضة فإن الجزء الأكبر من هذه الضريبة سيقع على منتجي هذه السلع، ومن ثم سوف تنخفض نسبة هامش الربح والقدرة التنافسية السعرية. أما إذا فرضت الضرائب على سلع تتمتع بمرونة طلب منخفضة ومرونة عرض عالية فإن الجزء الأكبر من عبء مثل هذه الضرائب سيقع على المستهلكين، وبالتالي يكون تأثيرها على نسبة هامش الربح وعلى القدرة التنافسية منخفضة. ومن الممكن للضرائب تقويض القدرة التنافسية من خلال الحد من تراكم رأس المال المادي أو البشري وتثبيط في الانتاجية الكلية. وجوهر المشكلة يكمن في أن بعض الضرائب، مثل ضرائب دخل الشركات، وضرائب العقارات، وضرائب الدخل التصاعدية، تقلل من عوائد هذه المكونات الإنتاجية، مما يثني الأفراد والشركات عن الاستثمار فيها. وعلى جانب آخر، يمكن للضرائب دعم القدرة التنافسية مثلاً من خلال تمويل السلع العامة والتي تقود إلى زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، فضلاً عن نمو الانتاجية.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين

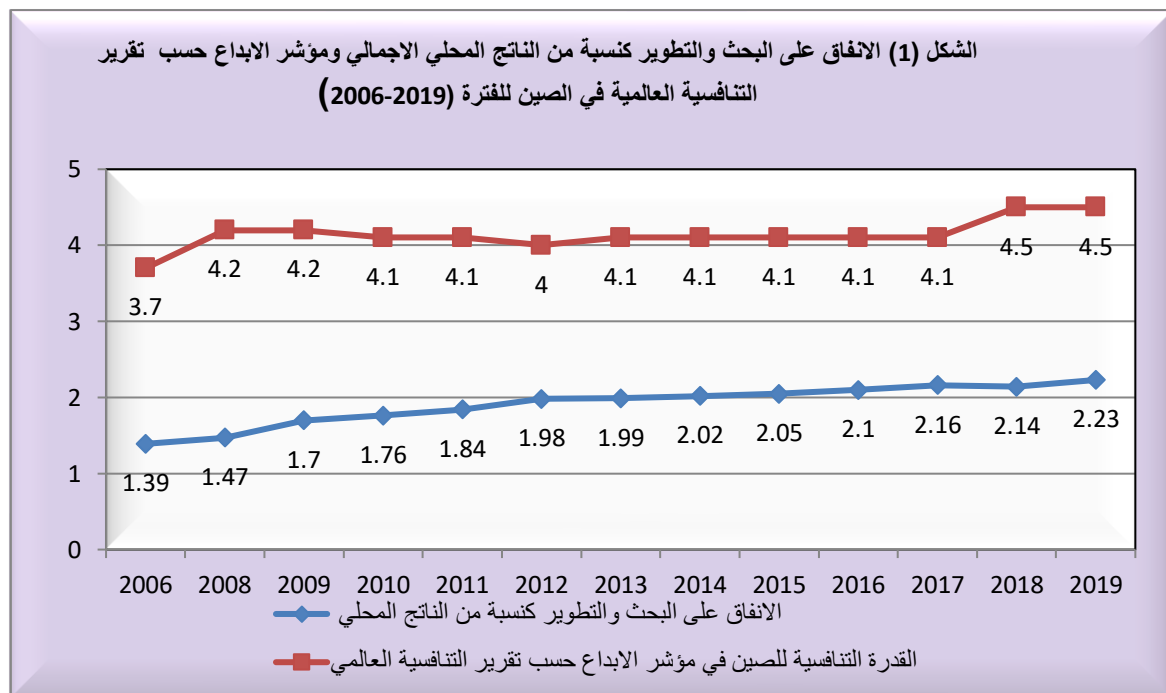
ركزت السياسة المالية في الصين على خلق ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخذت استراتيجية التنمية المدفوعة بالابتكار، وزيادة القدرة التنافسية التكنولوجية وشهدت السنوات السبعون الماضية قدرة السياسة المالية على تعزيز التصنيع والتحديث في الصين. ولولا دعم السياسة المالية لما كانت هناك تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. بدأت الصين في بناء نظامها الصناعي الحديث بإعطاء أولوية استراتيجية للتنمية الصناعة الثقيلة. كان هذا أيضاً خياراً لا مفر منه لهذا البلد الزراعي النامي، الذي كان عليه أن يكرس موارده المالية المحدودة للغاية للصناعات الثقيلة. ومن خلال سياسة الحجم المالية، استطاعت الصين توجيه الأموال إلى الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال. واستهدفت السياسة المالية تحديث قدرة الصين على الحوكمة والمساهمة في بناء مجتمع ذو مصير مشترك مع باقي دول العالم.

9- الإنفاق العام

لقد أدى النمو السريع المطرد منذ بدء الإصلاحات الموجهة نحو السوق في سنة 1978 إلى تحويل الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وخلال المدة 1979-1993 ومع الانخفاض الكبير في تحصيل الإيرادات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والانخفاض الحاد في حصة الحكومة المركزية من الإيرادات، تصدت الحكومة المركزية للضغوط المالية الكبيرة التي كانت تواجهها من خلال نقل مسؤوليات الإنفاق إلى الحكومات المحلية، وكانت الإصلاحات المالية في هذه المدة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة مسؤوليات الحكومات المحلية وزيادة استقلاليتها في تنفيذ الوظائف المالية، مع الحفاظ أيضاً على درجة مناسبة من الرقابة المالية للحكومة المركزية عليها، في هذه المدة

استخدمت الصين نظام التحويل لسد الفجوات بين الإيرادات والنفقات. فعندما تكون قيمة النفقات أكبر من الإيرادات المحلية ، يسمح للمحافظة بالاحتفاظ بكامل الإيرادات بالإضافة إلى حقها في الإيرادات المشتركة ، مما يسد الفجوة المالية وفي حال كانت قيمة الإنفاق في محافظة ما أقل من قيمة الإيرادات المحلية ، يكون على المحافظة تحويل الفائض إلى الحكومة المركزية (Shen and Zou, 2012:7). ومع ذلك ، فقد تباطأ نمو الاقتصاد الصيني بشكل واضح منذ الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997 والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 وكان اقتصاد الصين تحت الضغط ، فاتخذت الحكومة المركزية سياسة مالية إستباقية ولعبت الحكومة المركزية دوراً رئيساً في ذلك ، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإستقلال المالي ومع الانتعاش الاقتصادي التدريجي زادت درجة الاستقلال المالي. لقد أبرز وباء كورونا (COVID-19) بما لا يقبل الشك الحاجة إلى نمو أكثر استدامة.

9- الانفاق على البحث والتطوير: يعد تعزيز فعالية الإنفاق على البحث والتطوير وإجراءات زيادة إنتاجية قطاعات السلع والخدمات أمر أساسي ، وفرت الصين حوافز مالية للبحث والتطوير ، ولكن في كثير من البلدان الأخرى كان الإنفاق على البحث والتطوير ضئيلاً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كذلك عززت الصين حقوق الملكية الفكرية مع تجنب القيود غير المبررة على المنافسة هذا شجع البحث والتطوير وتواصل استكمال هذه الإصلاحات لتسهيل الارتقاء في سلسلة القيمة من خلال الابتكار ، لا سيما في القطاعات كثيفة البحث والتطوير ، وتمكين العمليات التجارية الجديدة ، بما في ذلك الرقمنة وكفاءة الطاقة (Dieppe, 2021: 278). وبلغ حجم ما تنفقه الصين على البحث والتطوير 442.7 مليار دولار سنة 2010، ولذا فإن الصين أصبحت الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة ضمن مؤشر الابتكار العالمي (GII) لسنة 2018 ، ولكن بالرغم من حجم الإنفاق الكبير هذا إلا أن ذلك لا يتناسب مع التوسع الصناعي في الصين كذلك فإن نسبة كبيرة منه خصصت لدعم براءات الاختراع. يتبين الشكل (1) أن الإنفاق يتبع الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ويعني هذا أن الإنفاق على البحث والتطوير يتأثر بنمو الاقتصاد الصيني ، وتعد الصين من الدول الأعلى إنفاقاً على البحث والتطوير ،



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على

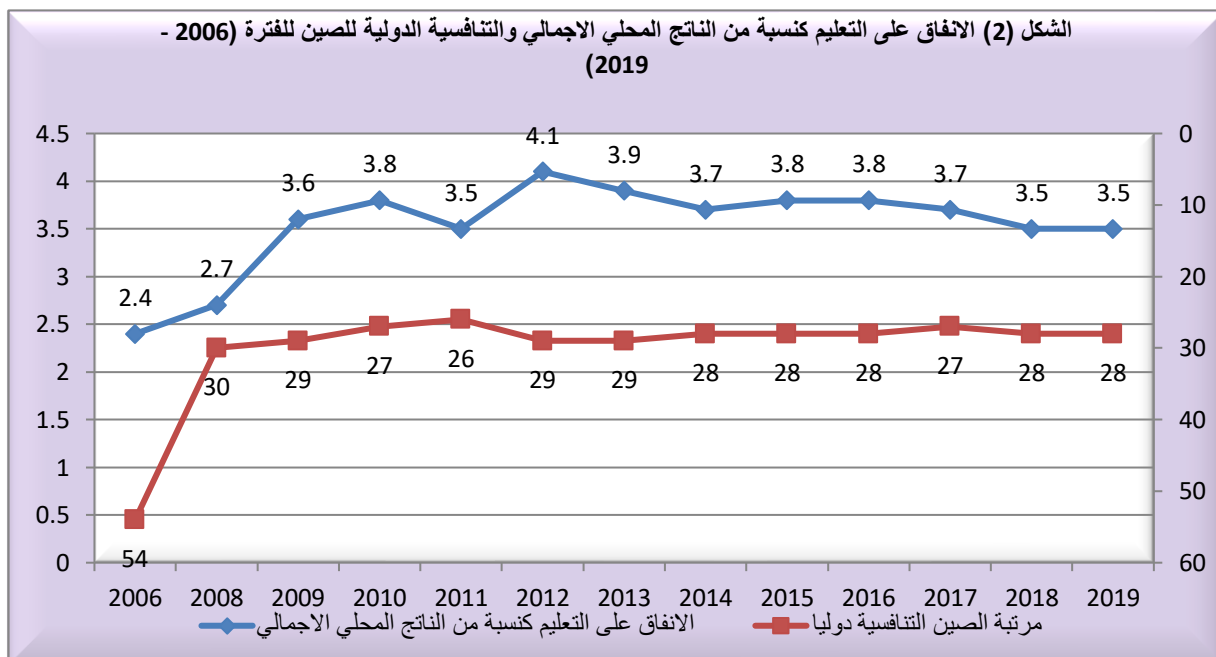
1-The World Bank 2- National Bureau of Statistics of China

9- الانفاق على البنية التحتية: قدمت الحكومة الصينية للمواطنين الصينيين بنية تحتية مناسبة وخدمات عامة مثل الإسكان والنقل ومعالجة مياه الصرف والمرافق في المناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية ، هناك حاجة إلى مزيد من الارتقاء بوصلات النقل وشبكات الكهرباء. أدى التحسين في البنية التحتية ذلك إلى ارتفاع مستويات المعيشة الريفية وساعد أيضاً على تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تحسين ربط المنتجين الزراعيين بالأسواق النهائية وعززت من تنافسيتها. هناك أيضاً توجه استثماري كبير في البنية التحتية الرقمية. إن تحديث البنية التحتية الرقمية في الصين ليس

أمرًا حاسمًا فقط للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها شركات الأجهزة والبرامج الرائدة بالإضافة إلى منصات الإنترنت في السنوات الأخيرة ، ولكن أيضًا لربط الصين بشكل أفضل بدول طريق الحرير الأخرى. وفقًا للخطة الخمسية الثالثة عشرة ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، كان متوسط الإنفاق على البنية التحتية في الصين في سنة 2020 أعلى بعشر مرات من مثيله في الولايات المتحدة في سنة 2019¹. في سنة 2020 استهدفت حكومة الصين تحقيق تغطية كاملة لشبكات النطاق العريض في كل من المناطق الحضرية والريفية. إلى جانب الانفاق الاستثماري الحكومي الكفوء والشامل توجد مشاركة كبيرة للقطاع الخاص في تمويل وتوفير البنية التحتية.

9-3 الاتفاق على التعليم: خلال مدة الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020) ، خصصت الميزانية المركزية للصين حوالي 749.5 مليار يوان (114.6 مليار دولار) من الإعانات لدعم التعليم الإلزامي ، واستثمر 90 في المائة من الأموال في المناطق الريفية ، وفقًا لوزارة التربية والتعليم. على سبيل المثال ، حصل الطلاب من الأسر الريفية الفقيرة على بدل المعيشة من الحكومة لدعم دراستهم. إن إجمالي إنفاق الصين على التعليم بلغ 5.3 تريليون يوان (831.3 مليار دولار) في سنة 2020 ، بزيادة 5.69 بالمائة عن السنة السابقة. ونما الإنفاق المالي على القطاع بنسبة 7.15 % على أساس سنوي إلى حوالي 4.3 تريليون يوان في سنة 2020 ، مشيرة إلى أن نسبة الانفاق كان 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين. مع تحول الصين إلى التكنولوجيا الرقمية في التعليم ، عملت البنية التحتية للإنترنت أيضًا على سد الفجوة بين التعليم الحضري والريفي - المدارس الابتدائية والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد لديها اتصال بالإنترنت. ويمكن الملاحظة من الشكل (2) أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل ارتفاعًا. إذ تراقب هذا الارتفاع في الإنفاق مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خصوصًا وأن الناتج المحلي الإجمالي شهد تزايدًا مضطربًا تفوق فيه على الناتج المحلي الإجمالي لليابان مقتربا بشكل كبير من الناتج المحلي الأمريكي، مما أتاح للصين أن تشغل مرتبة تنافسية وصلت إلى 23 عالميا في سنة 2019 بعد أن كانت في المرتبة 54 عالميا في سنة 2006.

الشكل (2) الاتفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتنافسية الدولية للصين للفترة (2006 - 2019)



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي، الإصدارات للمدة (2006 - 2019).

10- الضرائب

خلال الفترة 1996-2012 ، تجاوز نمو الإيرادات الضريبية نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، وارتفعت نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (9.6%) إلى (10.3%) ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل (1). حيث قامت الصين بإعفاء الشركات والمصانع من الضريبة الحكومية عند التصدير للسوق العالمية ، هذه الإعفاءات رفعت قدرة المنتج الصيني في منافسة السعر المرتفع للمنتجات الأجنبية ، حيث يعد السعر هو تكلفة الخامات وأجور التصنيع وذلك شجع الشركات

¹ - Statista Research Department.

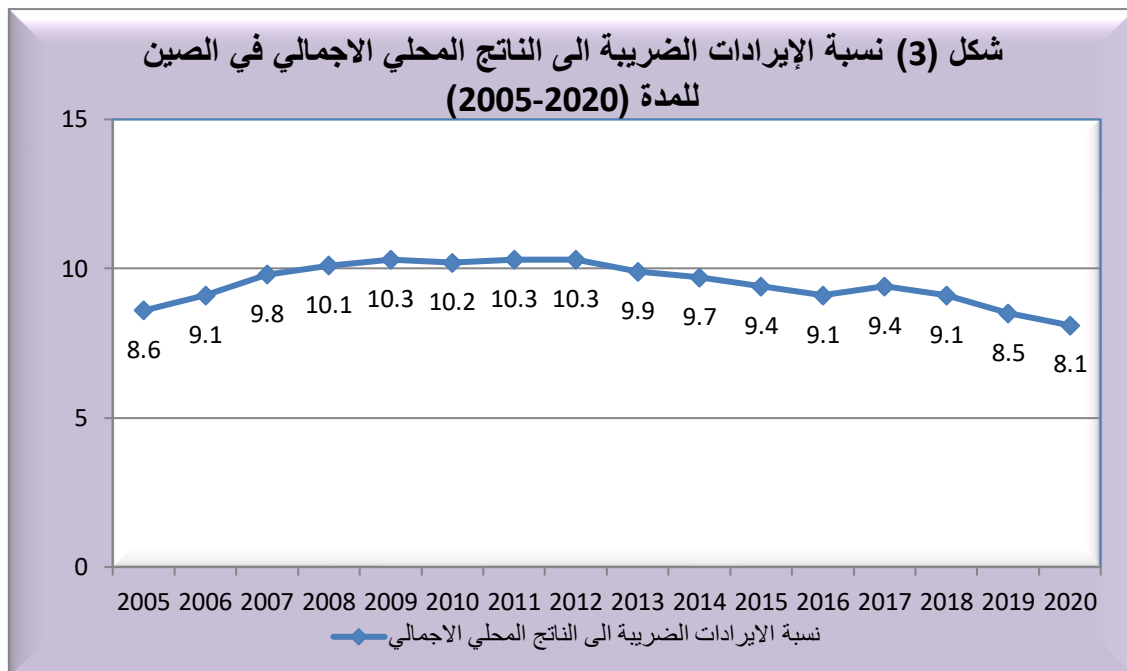
والمصانع الصينية على المزيد من الانتاج والدخول في منافسة مع المنتجات الاجنبية ومن ثم المزيد من الصادرات والمزيد من المستثمرين واتاحة فرص العمل للمواطنين الصينيين ومع ذلك فإن دخول التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية إلى "الوضع الطبيعي الجديد" منذ سنة 2014 وإحراز تقدم فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية لجانب العرض ، انعكس هذا الاتجاه ايضا في انخفاض نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي إلى (9.1٪) في سنة 2016 ، وهو ما يقل بشكل ملحوظ عن المعدل السنة الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمتوسط (25.1٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه ، مع استمرار ارتفاع احتياجات الإنفاق المالي ، تحولت الفوائض المالية إلى عجز متزايد ، مما أثار المخاوف بشأن الاستدامة المالية (Araki and Nakabayashi, 2018:81)

إن أحد أهم أسباب تباطؤ الإيرادات المالية هو أن النظام الضريبي الحالي في جمهورية الصين الشعبية لا يزال يعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات ، التي انخفض معدل نموها السنوي من (10.3٪) في سنة 2012 إلى 1.0٪ فقط في سنة 2016 ، بينما لا يتم استخدام ضرائب مباشرة على الدخل بشكل كافٍ. تشير التجارب الدولية إلى أنه مع زيادة مستويات الدخل ، تميل البلدان إلى الابتعاد عن الضرائب غير المباشرة وتوجه نحو فرض ضرائب مباشرة على الدخل والممتلكات ، ومع زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي في الوقت نفسه لتمويل حماية اجتماعية أفضل. على الرغم من انخفاض حصة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات المالية لجمهورية الصين الشعبية انخفاضاً طفيفاً في السنوات الأخيرة ، إلا أنها لازالت بحدود إل (53.7٪) من إجمالي الإيرادات الضريبية في سنة 2015. ومن ناحية أخرى ، فإن الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل الشخصي ، وضريبة دخل الشركات ، ومساهمات الضمان الاجتماعي تمثل نسبة صغيرة نسبياً من الإيرادات الضريبية (9.5٪ في 2014) ¹ ، وهي أقل بكثير من المتوسط الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو (20.3٪ في 2014). في سنة 2017 تم التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للضرائب على الدخل الشخصي والممتلكات ، مع الإصلاحات التشريعية وتحسين أنظمة المعلومات باعتبارها الخطوات التالية حيث دعا الكونجرس إلى أن يصبح نظام ضريبة الدخل الشخصي أكثر شمولاً ، وتحسين الهيكل الضريبي ، وتحسين التخفيضات الضريبية ، وتحسين القاعدة الضريبية وتوحيدها ، وتعزيز تحصيل الضرائب وإدارتها. وخلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020) خفضت الصين الضرائب والرسوم لدعم احتياجات الكيانات الاقتصادية في السوق مع مزيج من الحوافز المالية. إن تقديم حوافز لدعم التنمية عالية الجودة لقطاع التصنيع ، مثل التخفيضات الضريبية لنفقات البحث والتطوير للشركات للمساعدة في التقدم التكنولوجي قد ساعدت الصين في الاحتفاظ بتنافسيتها مع الخارج وفي التخفيف من تأثير COVID-19 على السوق المحلية وكما بين الشكل (3) أن نسبة الإيرادات الضريبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى (8.1٪) في سنة 2020. وخلال السنوات العشر الماضية، أضافت الصين ما مجموعه 8.8 تريليون يوان (حوالي 1.32 تريليون دولار أمريكي) من التخفيضات الضريبية والرسوم من خلال التخفيض المستمر للضرائب والرسوم، استمرت نسبة الإيرادات الضريبية للصين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، ونما حجم اللاعبين في السوق بشكل مطرد. بحلول نهاية عام 2021، وصل إجمالي عدد كيانات السوق في الصين إلى 154 مليوناً، بزيادة قدرها 1.8 مرة مقارنة بـ 55 مليوناً في نهاية عام 2012 ، وبمساعدة التخفيضات الضريبية وخفض الرسوم، نمت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصبحت قوة مهمة في تعزيز التحول الاقتصادي في الصين. تشير البيانات إلى أنه خلال فترة "الخطة الخمسية الثالثة عشرة" وحدها، زاد مقدار التخفيض والإعفاء الضريبي لتشجيع الصين على الابتكار العلمي والتكنولوجي بمعدل 28.5٪ سنوياً، مع تخفيض ضريبي تراكمي قدره 2.54 تريليون يوان (حوالي 381 مليار دولار أمريكي) خلال خمس سنوات. ومثلما حدث مع التخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس السابق ترمب، تثير التخفيضات الضريبية في الصين الجدل أيضاً. إذ يفترض أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض* (التي يتبناها الحزب الشيوعي الصيني) أن السماح للشركات بالاحتفاظ بحصة أكبر من أرباحها يتيح لها تعزيز الاستثمار وزيادة الإنتاج ومن ثم القدرة على المنافسة ، كذلك تعود بالنفع على العمال والمستهلكين من خلال زيادة التوظيف وانخفاض الأسعار. وقد وصف رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ التخفيضات الضريبية بأنها أفضل سبل تعزيز النمو، مشبهاً إياها بـ"الأسمدة التي توضع بشكل مباشر على الجذور" بالنسبة للاقتصاد. حيث قال لي: "الإعفاءات الضريبية تبدو وكأنها تخفيضات لكنها في الواقع إضافات. فأنت اليوم تقدم مساعدة مالية، وغداً

¹ - البنك الدولي ، إيرادات ضريبية (٪ من إجمالي الناتج المحلي) ، الصين، للسنوات (2005-2020).

* ترى مدرسة إقتصادات جانب العرض ان تخفيض معدلات للضريبة سوف تقدم حافزاً للعمل والاستثمار وبالعكس فإن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تثبط الإدخار وتشجع الإستهلاك وهذا ماأكده الاقتصادي المعروف آرثر لافر (Arthur Laffer) الذي قدم إقتراحاً مؤداه ان إرتفاع معدلات الضرائب قد يسفر عن إيرادات ضريبية أقل. للمزيد إنظر:-
- مايكل أبديمان، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1999، ص345.

تحصل على المزيد في المقابل"، مشيراً إلى أن المفهوم الأساسي لنظرية جانب العرض يوضح أن التخفيضات الضريبية تولد زيادة في إجمالي الإيرادات الضريبية¹.



المصدر : البنك الدولي , إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي) , الصين, للسنوات (2020-2005)

1- 10 اصناف الضرائب في الصين

10-1-1 ضريبة القيمة المضافة VAT*

كان هدف الحكومة الصينية في صياغة السياسات المالية هو التوافق مع اتجاه التنمية الاقتصادية ؛ ومع ذلك ، بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تطلبت المنافسة الشرسية في السوق إصلاحات ضريبية تتماشى بشكل أكبر مع اقتصاد السوق، لذلك بدأت سلسلة من الإصلاحات الضريبية في أوائل القرن الحادي والعشرين. من بين هذه الإصلاحات الضريبية ، كان إصلاح ضريبة القيمة المضافة هو الإصلاح الأكثر تأثيراً ووضوحاً وبصورة مباشرة على الشركات ومنذ إصلاح النظام الضريبي الأساسي في الصين في سنة 1994 ، كانت ضريبة القيمة المضافة هي أهم ضريبة في نظام الضرائب الصيني (Ke Ding and others, 2021:1-2). إن ضريبة القيمة المضافة ضريبة محايدة وذلك لأنها لا تحصر العبء الضريبي على مرحلة معينة من مراحل الإنتاج ، وكذلك فأنها تعمل على امتصاص فائض القدرة الشرائية وتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي عوضاً عن انفاقها على السلع الترفيهية وايضا تساعد على تشجيع الصادرات وذلك لان هذه الضريبة عادة لا تفرض على الصادرات (Al-Naqash, 1997:41) ولا تفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع الانتاجية وقد يمنح الخصم الضريبي عند شراء السلع المحلية بالإضافة الى أن السلع المستوردة من الخارج تخضع لضريبة القيمة المضافة مع الضريبة الجمركية المفروضة عليها ما يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة بالمنتجات المحلية (Al-Saadi, 2015: 29)، لذلك فإنها تسهم في زيادة القدرة التنافسية الدولية للمنتجات الصينية.

10-1-2 الضريبة على الشركات: تفرض على الدخل الخام للوئسة معدلها محصور بين 03% و 20%

¹ - اقتصاد الشرق، بلومبيرغ بيزنس ويك ، الصين تراهن على التخفيضات الضريبية في سعيها لتحقيق النمو، 2022.

<https://www.asharqbusiness.com/article/35840>

* هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك . تدفع للخرينة مجزأة عند كل مرحلة من مراحل بيع السلع وتحسب على اساس سعر البيع وتطال فقط القيمة المضافة (الفرق بين سعر الشراء والبيع) . للمزيد إقرأ:
- فادي موييز القاعي ، الضريبة على القيمة المضافة ، دار النهار ، لبنان ، 2002، ص 22.

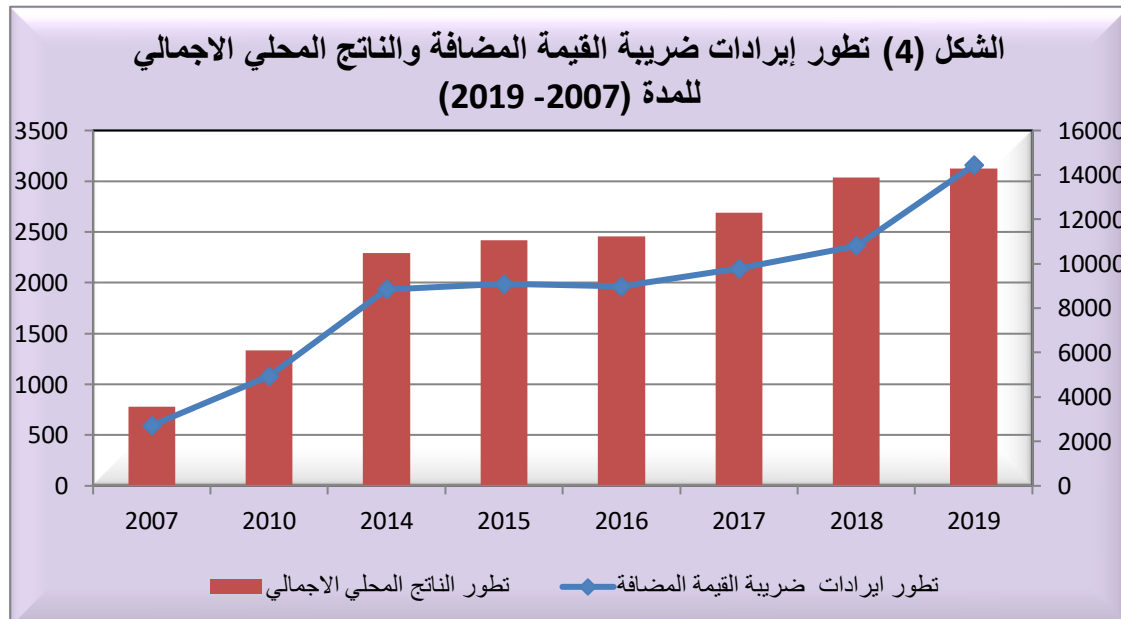
3-1-10 الضريبة على دخل المؤسسات : وتتشكل من ضريبة مداخل المؤسسات ذات الاستثمار الاجنبي وضريبة على مداخل المؤسسات الاجنبية , وتفرض نسبة 33% على المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي و 15% على المؤسسات الاجنبية , كما أن هناك نسبة 30% تفرض على العمليات التجارية.

4-1-10 ضرائب على تجميع الارض (ارتفاع قيمة الأرض) وضرائب الحالة العمرانية وضرائب على رخص السيارات وعلى مداخل الأفراد. ويوضح الجدول (1) والشكل (4) أهمية وأداء ضريبة القيمة المضافة في الصين في الفترة 2007-2019 ومساهمة ضريبة القيمة المضافة في النمو الاقتصادي في حالة الصين , فبعد عام 2000 , ارتفعت حجم عائدات ضريبة القيمة المضافة وتسارعت في الارتفاع بين عامي 2007 و 2019 . , بالمقابل نما الاقتصاد الصيني بسرعة بسبب الإصلاحات الاقتصادية وتسارع الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع خلال هذه الفترة.

الجدول (1) الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات وعلى الاراضي والعقارات في الصين للسنوات (2007-2019)
مليار دولار *

السنة	الضريبة على القيمة المضافة	الضريبة على الشركات	الضريبة على الاراضي والعقارات
2007	595	120.6	58,2
2010	1,081	208.5	79,8
2014	1,934.5	463.6	152,3
2015	1,989	493	183,6
2016	1,963	497.8	165,5
2017	2,138.8	548.5	179
2018	2,362.5	618.8	200
2019	3,158	634	200,9

Resource: OECD, Revenue Statistics in Asia and the Pacific 2021- Emerging Challenges for The Asia Pacific Region in The COVID 19 Era 1990-2019,2021,p86-87.



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وبيانات البنك الدولي

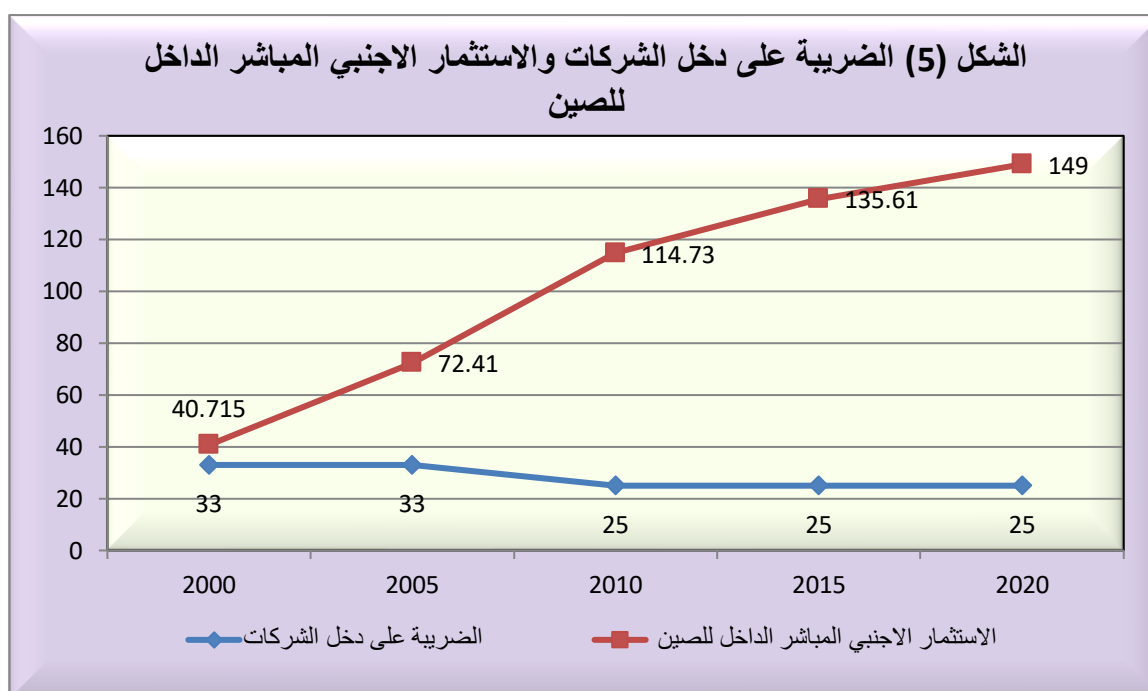
2- 10 دور الضرائب في الإستثمار الاجنبي المباشر

لقد كان دور السياسة الضريبية فاعلا في تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر الذي يعد اهم العوامل في ارتفاع الصادرات وبالتالي القدرة التنافسية الدولية للصين , لذلك أتبعته الحكومة الصينية أساليب مختلفة لجعل الإستثمار مناسب للظروف

* تم تحويل قيم الضرائب من اليوان الى الدولار من قبل الباحث بالاعتماد على أسعار الصرف المقابلة لكل سنة.

الواقعية الموجودة فعلا في الاقتصاد الصيني ، فقد كانت الصين تطبق النظام الاشتراكي في حين الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى نظام رأسمالي لكي يكون قادر على العمل بحرية تامة ، فكان العلاج الصيني هو إقامة مناطق اقتصادية خاصة تطبق آليات سوق رأسمالية ثم العمل بشكل تدريجي على إقامة اقتصاد السوق في عموم الصين تحت شعار إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي، في بداية مرحلة الإصلاح ركزت الصين على الاستثمار المشترك ما بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي ، وقد أصدرت قانوناً خاصاً يعمل على تسهيل إقامة هكذا مشاريع ويكون عامل مساعد وجاذب لأقامتها ، وقد كانت من أهم فقراته أن حصة المستثمر الأجنبي يجب أن لا تقل عن (25 %) من رأسمال المشروع¹ ، ان استهداف الصين لعدد من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية ومنها الاستثمار الأجنبي فهي مفتوحة على العالم الخارجي ، وهي كذلك بيئة ذات حرية أكبر ساعدت كنقطة ارتكاز للاستثمارات الأجنبية التقي ، وأتاحت هذه الاستثمارات للصين تنمية الروابط مع السوق العالمي والتنافس فيه. وتعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز لمستثمرين غير موجودة في مقاطعات داخل الصين ، فعلى سبيل المثال ، كل المدخلات المستوردة للمنتجات التي يتم تصديرها أو بيعها في المناطق الاقتصادية الخاصة تكون معفاة من الجمارك، بالإضافة لذلك يوجد في المناطق الاقتصادية الخاصة نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية حسب حجم الاستثمار ، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة. وفي التسعينات من القرن الماضي استحوذت المناطق الاقتصادية الخاصة على 83% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ، وأنتجت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة ما يقرب من 53 % من منتجات الصادرات الصينية وفي أواخر التسعينات سعت الحكومة الصينية إلى توجيه الاستثمار الأجنبي إلى مناطق بكر لم يتم استغلالها ، والتركيز على قطاعات لم يدخلها المستثمر الأجنبي بالشكل المطلوب وأهمها القطاع الزراعي . حيث تم تخفيض ضريبة الدخل التي تفرض على الشركات الأجنبية بمقدار (30 %) إذا ما استثمرت في الزراعة و الغابات أو المناطق ثم قامت الحكومة الصينية بتخفيض الضرائب على الاستثمار المحلي في المناطق الحدودية النائية لمدة لا تقل عن 10 سنوات ، أيضا شمل التخفيض الضرائب المفروضة على الشركات في المناطق الحرة الغربية بنسبة (24 %) إذا تجاوزت قيمة المشروع المقام (30) مليون دولار ، كما تم تخفيض أسعار الأراضي المباعة أو المؤجرة إلى المستثمر الأجنبي في المناطق النائية بنسبة (10-30 %) حسب أهمية المشروع . وتم التركيز على الشركات التي تعتمد على المواد الأولية والخامات الصينية حيث تم إعفاؤها من 50% من الرسوم المفروضة على تلك المواد، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن أصبحت الصين العضو رقم 143 في منظمة التجارة العالمية في أواخر سنة 2001. وبانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، عززت الصين نظامها القانوني ، وحررت أسواقها ، وأجرت أيضاً بعض الإصلاحات فيما يتعلق بخفض التعريفات (Liu, 2013:28-29) وأصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريراً أظهر أن جذب الصين للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2020 سجل 149 مليار دولار أمريكي بزيادة 4% على أساس سنوي، لتحل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة ويبين ذلك الشكل (3) ، حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات التكنولوجيا الفائقة بنسبة 11%، وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 54% خصوصاً في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الدوائية. وبسبب تأثر وباء كوفيد-19، انخفض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% في سنة 2020 .

¹ - الصين بين يديك ، الاستثمار الأجنبي في الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، الصين، 1992، ص ص 1-2.



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع tradingeconomics - معدل ضريبة الشركات

11- الاستنتاجات والتوصيات

11-1 الاستنتاجات

تم التوصل للاستنتاجات التالية:

- 1- حققت الصين خطوات عملاقة في مجال النهوض الاقتصادي منذ نهاية السبعينات الى اليوم , والنظام الاقتصادي الذي تبنته الصين والذي أثبت نجاعته واعطى دفعة قوية لتطوير الاقتصاد الصيني . فهو يجمع بين النظام الرأسمالي والاشتراكي , والدولة في السوق تتدخل في القرارات والسياسات الاقتصادية سواء أكانت نقدية أو مالية أو تجارية , أما في النظام الاشتراكي فهي أساسا المنتج الرئيس فهي تعين الاهداف وتنفذ الانتاج لتحقيق المصلحة العامة .
- 2- نجحت الصين في تعزيز قدرتها التنافسية الدولية من خلال دور السياسة المالية وخصوصا في الانفاق على الصحة والتعليم والبنى التحتية وانخفاض تكلفة الاتصالات والنقل , وعلى دور الضرائب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والإدارة الأجنبية وأثارها على القدرات الإنتاجية للصين , وتشجيع سياسة التجارة الخارجية الصينية.
- 3- إن تعزيز إستقرار الإقتصاد الكلي هو مطلب متأصل في السياسة المالية, إذ قامت الصين بإتباع سياسة مالية توسعية من خلالها يمكن للإنفاق دائما تعويض نقص الطلب الفعال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. حيث ساهم الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والبحث والتطوير , في تكوين رأس المال البشري , وهو عنصر أساسي للنمو الاقتصادي وتمول الصين المشاريع بكفاءة نسبية , لاسيما بالنظر إلى حجم الاقتصاد , الأمر الذي مهد الطريق لبناء سريع للبنية التحتية اللازمة لتعزيز الاتصال وتعزيز الناتج الاقتصادي.
- 4- عمدت الصين الى تنمية صادراتها معتمدة على عدة عوامل أهمها العوامل الخارجية التي تتوقف على الطلب الخارجي على الصادرات , والعوامل الداخلية التي تشمل السياسات الاقتصادية المحلية (السياسة النقدية والمالية والتجارية) التي تعكس دورها على أداء الصادرات وهيكلها ومدى تنوعها معززة بذلك قدرتها التنافسية الدولية.

11-2 التوصيات

- 1- في سياق تفاقم التناقض بين الإيرادات و(النفقات المالية المتجه نحو التنامي والتوسع) , ولاتساع الفجوة بينه وبين الإيرادات يجب تعديل تخصيص هيكل الإنفاق المالي مع هدف التنمية باعتباره الاتجاه , وذلك لتعظيم كفاءة هيكل الإنفاق المالي .
- 2- يجب بذل المزيد من الجهود في التركيز على التخفيضات الضريبية بما يتلائم مع التطورات الاقتصادية العالمية فيما يخص ضريبة الأعمال الصينية أو ضريبة دخل الشركات (CIT) على جميع الشركات في الصين , المملوكة للأجانب والمملوكة للصينيين كجزء من إصلاحات قانون ضريبة دخل الشركات .

- 3- مع استمرار ارتفاع احتياجات الإنفاق المالي ، تحولت الفوائض المالية إلى عجز متزايد ، لذا لابد من الاهتمام بشأن الاستدامة المالية .
- 4- لابد من الابتعاد عن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وان تتجه الصين نحو فرض ضرائب مباشرة على الدخل والممتلكات

References

First: Books

1. Aiginger and others .(2013). Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44, WWW for Europe, Vienna.
2. Blinder, Alan S. (1994) . On Sticky Prices: Academic Theories Meet the Real World, a chapter on “monetary policy”, the university of Chicago Press, USA.
3. Dieppe , Alistair. (2021). Global Productivity Trends ,Drivers, and Policies, International Bank for Reconstruction and Development , World Bank Publication,.
4. Gal, Andrea Nemethne . (2010). Competitiveness of small and medium sized enterprises-a possible analytical framework, hej, Hungary, January 15.
5. Shen , Chunli and Zou , Heng-fu. (2012). Fiscal Decentralization in China: History, Impact, Challenges and Next Steps, Annals Of Economics And Finance.
6. Alamro, Hassan . (2014). The impact of fiscal policy on the price competitiveness of the manufacturing sector of Jordan, Mutah Unevesity, Munich Personal RePEc Archive.
7. Toker ,Irvin B . (2011). Macroeconomics for today, 7^{ed} , South-Western publishing, USA.
8. Amadeo , Kimberly . (2016) . Discretionary Fiscal policy ,balance US Economy.
9. Krugman, P., (1994). Competitiveness: A Dangerous Obsession, Foreign Affairs, Vol. 73(2).
10. Parkin ,Michael . (2013).Macroeconomics, 10^{ed} , Pearson education, USA.
11. Clipa , Raluca Irina, & Ifrim , Mihaela. (2016) . Measuring regional competitiveness- The case of Romania ,The Annals of the University of Oradea. Economic Sciences 25(issue1):103-111,.
12. Richard, H.K. Vietor and Matthew, C. Weinzierl , (2012). Macroeconomic Policy and U.S. Competitiveness, Harvard Business School.
13. S.N. Chand .(2008). Public Finance , Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ,New Delhi , India.
14. Araki , Satoru and Nakabayashi, Shinichi. (2018). Tax And Development: Challenges in Asia and the Pacific, Asian Development Bank Institute.
15. T.R Jain. (2009- 10).Public Finance and International Trade, V.K. Publications , New Delhi .
16. Liu , Yiyang. (2013) . Foreign Direct Investment in China: Interrelationship between Regional Economic Development and Location Determinants of Foreign Direct Investment, University of Western Sydney,353.
17. Al-Muhr, Khudair Abbas (1981). Economic fluctuations between fiscal and monetary policy, Deanship of Libraries, Riyadh, Saudi Arabia.
18. Al-Saadi, Zulfiqar Ali Rasan. (2015). Value-added tax and its applications in comparative legislation, Al-Halabi Legal Publications, Lebanon.
19. Barrow, Robert. (2009). Determinants of economic growth - an empirical study across countries, translated by Nader Idris Al-Tall, Dar Al-Kitab Al-Hadith for Publishing and Distribution, Jordan.
20. Mashkour, Saud Jayed and Al-Helou, Aqeel Hamid Jaber. (2020). A contemporary introduction to public finance, 2^{ed}.
21. Andrews, Atef William,. (2005). Financial policy and stock markets during the period of transition to a market economy, Youth University Publishing Foundation, Egypt.
22. Abu Qahf, Abdul Salam. (2010). Competitiveness and changing the rules of the game (mechanisms for controlling markets), Modern University Office, Alexandria.
23. Al-Naqash, Ghazi Abdel Razzaq. (1997). Public Finance, Analysis of the Foundations of Financial Economics, 1st^{ed}, Wael Publishing House, Jordan.
24. Hujair, Muhammad Mubarak. (undated). Fiscal and Monetary Policy for Economic Development Plans, University House for Printing and Publishing, Egypt.
25. Al-Khatib, Muhammad Metwally Muhammad. (2021). The Egyptian Economy for the period (2007/2008 - 2016/2017), Faculty of Economic Studies and Political Sciences - Alexandria University.

26. Siddiqy, Muhammad Najat Allah. (2007). Teaching Islamic Economics: Public Finance, first edition, King Abdulaziz University Press, Kingdom of Saudi Arabia.
27. Younis, Mahmoud and Ramadan Ahmed. (2005). Introduction to Economics, Modern Arab Bureau, Alexandria.
28. Ghadeer, Haifa. (2010). Fiscal and monetary policy and its developmental role in the Syrian economy, General Authority for Books, Damascus.

Second: Research and Studies

- 1- Borozan , Dula. (2008) Regional competitiveness: Some conceptual Issues and policy implications, Interdisciplinary Management Research, IV.
- 2- Alkasasbeh , Omar Mohammad Abad and Haron Nazatul Faizah. (2018).Fiscal Policy and Its Relationship with Economic Growth: A Review Study, Faculty of Economic and Management Science, University Sultan Zainal Abidin Terengganu, Vol-3, Iss-12 , Malaysia .
- 3- Ronald L. Martin . (2003). A Study on the Factors of Regional Competitiveness- A draft final report for The European Commission Directorate-General Regional Policy , University of Cambridge, Cambridge Econometrics.

Third: Reports

- 1 - Statista Research Department.
- 2- World Bank.